

تشتمل على ملتقى و«وكاثون» ذكي للمسنين وإصدار فيديوهات و مطبوعات توعية صحية وندوة علمية «أونلاين»

«أمانة الاوقاف» ترعى حملة تعزيز صحة المسن

– تقديم وتوثيق المعلومة الصحية من مصادرها الرسمية.

– المواجهة والتصدي لانتشار المعلومات الخاطئة في «السوشيال ميديا» والتي تحدث البلبلة والاضطرابات بين افراد المجتمع.

وأشاد الربيع بالدعم الدائم الذي تقدمه الجهات الحكومية وعلى رأسها الأمانة العامة للأوقاف التي لا تالوا جهداً بتوفير الدعم المادي لتلبية متطلبات مثل هذه الحملة كما أشاد بتعاون الجهات المشاركة في الحملة وفي مقدمتهم :

– وزارة الصحة بمختلف اداراتها وعلى رأسهم إدارة تعزيز الصحة «كبار السن والأمراض المزمنة»

– إدارة التغذية والإطعام «التغذية الصحية لكبار السن»

– إدارة الطوارئ الطبية «الطبيعي «كبار السن ما بين السقوط والآنزللاق»

– إدارة الخدمات الصحية لكبار السن «التوعية الصحية عن التشيخ «مراقبة صحة القدم والأسنان «التوعية الصحية بمشاكل الاسنان وصحة القدم لدى المسن»

– القطاع الخاص وجمعيات النفع العام :

– الجمعية الكويتية للسرطان والتدخين

– حملة كان للتوعية بالسرطان

– شركة السنايل الذهبية

– شركة عسل المعجزة



جاسم الربيع

انطلاقاً من مبدأ الشراكة المجتمعية بين مختلف الجهات والهيئات «الحكومية والأهلية» ، ومن أجل الارتقاء بمفاهيم التنمية الاجتماعية والصحية بالمجتمع والتعاون المشترك المثمر بينهم .

ومن منطلق المسؤولية المجتمعية وتحقيقاً لرؤية 2035 لدولتنا الحبيبة الكويت في المجال الصحي فإن جمعية صندوق إعانة المرضى ستقيم حملة تعزيز صحة المسن والتي ستنبدأ من تاريخ 1 أغسطس والعشرون من شهر ديسمبر وذلك بدعم من الأمانة العامة للأوقاف كداعم ذهبي وبمشاركة الشريك الاستراتيجي للجمعية « وزارة الصحة » متمثلاً بإداراتها المختلفة وبمشاركة بعض جمعيات النفع العام وبعض شركات القطاع الخاص الداعم لمثل هذه الأنشطة

وقال جاسم الربيع مدير إدارة التنمية الاجتماعية المشرقة على تنظيم الحملة بالجمعية قال : نهدف إلى

تعزيز الوعي بأهمية الرعاية الصحية للمسنين وتعزيز ممارسات صحية صحيحة لهذه الفئة العمرية.

كما نهدف إلى توعية المسنين ومقدمي الرعاية حول الأمراض المزمنة الشائعة وكيفية إدارتها بشكل فعال، مثل ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري وأمراض القلب.

إضافة الى تحسين الرفاهية والصحة العامة للمسنين ، ونشر التوعية الصحية والعمل على تقديمها لهم .

« المالية » تحسم

الطاقات البديلة في توليد الطاقة الكهربائية.

في هذا السياق، تناقش المالية البرلمانية جملة من الاقتراحات ذات الأبعاد الشعبية والتسويقية والتجارية.

ومن أهم ما جاء في الاقتراحات زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعداة العامة.

وفي التفاصيل : «يمنح الكويتيون العاملون في الدولة زيادة في رواتبهم الشهرية، وذلك وفقاً لما يلي: الخاضعون لقانون ونظام الخدمة المدنية تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية، بحيث تعادل هذه الزيادة نسبة 35 في المئة من أول مربوط الدرجة المقابل لكل فئة من فئات هذه العلاوة، على أن يجبر الكسر إلى واحد صحيح، والخاضعون لأنظمة وظيفية خاصة تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية، بحيث تعادل هذه الزيادة مبلغ الزيادة الذي يحصل عليه نظراًؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية، والخاضعون لقوانين أو أنظمة وظيفية خاصة، ولا يتقاضون العلاوة الاجتماعية، تكون الزيادة بالنسبة لهم في الراتب الأساسي بنسبة 35 في المئة منه، وبما لا يجاوز مبلغ الزيادة الذي يحصل عليه نظراًؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية إن وجدوا».

وجاء في الاقتراحات أيضاً «تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم، بواقع 75 ديناراً شهرياً عن كل ولد بدلا من 50 ديناراً».

وستناقش اللجنة أيضاً اقتراح في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

ويقضي الاقتراح بفرض عقوبة مالية على القطاع الخاص، في حال عدم تطبيق نسبة التكوين بأن تكون المخالفة قيمتها 10 آلاف دينار على كل تصريح عمل وإذن عمل متيق لنسبة القوى العاملة الوطنية.

ومن ضمن الاقتراحات على جدول اجتماع اللجنة، إنشاء شركة مساهمة كويتية باسم شركة تسويق المحاصيل، تساهم في ربط المزارع بالسوق المحلي، وتشجيعهم على زيادة الإنتاج وتحسين جودته، ورفع عبء التسويق الذي يعانون منه كثيراً، وذلك بشراء المحاصيل من المزارعين المحليين بشكل مباشر ومن ثم تسويقها وبيعها في السوق المحلي، ما سينعكس على ترسيخ توجهات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والسعر المناسب لعمالة الناس على أن يكون رأسمال الشركة 50 مليون دينار وتخصص أسهمها على النحو الآتي:–

20 في المئة من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لشؤون الأعمال في المئة من الأسهم تطرح للبيع في مزيدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزادة، ويرسى المزاة على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس إن وجدت.

وتبحث اللجنة أيضاً مشروع بقانون في شأن الاستيراد اقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 43 لسنة 1964 في شأن الاستيراد

من ناحيتها تدرس لجنة العرائض والشكاوى بحضور وزيري الصحة ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير التعليم بالوكالة، عددا من الشكاوى وتبحث التعليمية البرلمانية، تكليف المجلس للجنة بحث ودراسة أسباب إصدار إيقاف الأفراد للتخصصات الطبية إلى بعض الدول وإيقاف نقل التخصص ومقر الابتعاث في جامعات تلك الدول، والآثار المترتبة على ذلك وكيفية تعويض هذه المقاعد الطبية في الجامعات الأخرى.

وتناقش التشريعية البرلمانية طلب رفع الحصانة النيابية عن النائب عبد الوهاب العيسى في القضية، رقم 1026 / 2023 حصر نيابة الإعلام، ومناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء والقانون رقم 31 لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960، المحال بالمرسوم رقم 111 لسنة 2019.

وتستعرض الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية تعديل الفقرة الثانية من المادة 4من المرسوم بالقانون رقم «24» لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية.

وتناقش لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي، تكليف المجلس للجنة ببحث أمر تلوث الهواء والتربة والمياه مع جميع الجهات الحكومية ذات الصلة، «بحث تلوث مياه جون الكويت».

وتبحث لجنة شؤون النفط والطاقة تكليف مجلس الأمة للجنة في شأن دراسة وبحث الموضوعات المتعلقة بالاستغلال الأمثل للثروة النفطية والتوسع بالصناعات النفطية ومقترحات اللجنة بهذا الشأن، ومناقشة اقتراح برغبة في شأن «العمل على استغلال الطاقات البديلة في توليد الطاقة الكهربائية مثل الرياح والشمس وحركة الأمواج».

رسمياً.. الاستاد

من جانب آخر صدرت 3 مراسيم في شأن نقل تبعيات جهات وهيئات حكومية إلى عدد من الوزراء.

ونص مرسوم 133 لسنة 2023، على نقل الإشراف على الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد.

وتضمن المرسومان الآخران، نقل الإشراف على الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، فيما نقل إلى وزير العدل، الإشراف على الهيئة العامة لشؤون القصر، على أن يتولى رئاسة مجلس إدارتها. من جانب آخر صدر مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم 266 لسنة 2006 بإنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وجاء في المرسوم:

مادة أولى : يستبدل بنص المادتين 6 و3 من المرسوم رقم 266 لسنة 2006 المشار اليه والمعدل بالمرسوم رقم 67 لسنة 2014 النص الآتي:

مادة 3: يكون للجهاز مجلس إدارة برئاسة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وعضوية كل من:

1 – أمين العام لمجلس الوزراء.

2 – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

3 – مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

4 – مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

5 – الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

6 – وكيل ديوان الخدمة المدنية.

7 – وكيل وزارة المالية.

8 – وكيل وزارة الداخلية.

9 – رئيس المركز الوطني للأمن السببراني.

10 – مستشار من إدارة الفتوى والتشريع يختاره وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

11 – اثنان من القطاع الخاص من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناءً على ترشيح وزير الدولة لشؤون الاتصالات.

مادة 6: يكون للجهاز اعتمادات مالية خاصة به تدرج ضمن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، وذلك بالتنسيق بين الوزير المختص ووزير المالية. وتتخذ الإجراءات اللازمة بنقل المبالغ المخصصة للجهاز بميزانية السنة المالية 2023/ 2024 إلى ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

مادة ثانية : يلغى كل نص يخالف أحكام هذا المرسوم.

مادة ثالثة : على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جلسة الثلاثاء

وتضمن الجدول التقدير الأول للجنة الميزانيات عن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/ 2024، وبيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية

والمالية التقفية للسنة المالية 2023/ 2024.

وادرج التقرير الثاني للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقه للسنة المالية 2023/ 2024 وعددها «23» مشروعا بقانون.

كما ادرج التقرير الثالث للجنة الميزانيات عن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات المستقلة للسنة المالية 2023/ 2024، وعددها «17» مشروعا بقانون، بالإضافة إلى التقرير الرابع للجنة عن مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة عن السنة المالية 2021/ 2022، وعددها «5» مشاريع بقانون.

الجمع بين المعاش

الأدنى للنصيب، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتمير.

تضمن القرار:

مادة أولى : يستبدل بنصوص المواد 9/ فقرة أولى و 10/ فقرة

تتمتات

أولى و 13 من القرار رقم 5 لسنة 1978 المشار إليه النصوص التالية:

المادة 9/ فقرة أولى :«يكون الجمع بين المعاش التقاعدي وبين النصيب في معاش أو أكثر بما لا يجاوز 1020 ديناراً».

المادة 10/ فقرة أولى : «يجمع المستحق بين الأنصبة في أكثر من معاش بما لا يجاوز 1020 ديناراً، ويراعى هذا الحد عند إعادة توزيع المعاش طبقاً لحكم المادة 75 من قانون التأمينات المشار إليه».

المادة 13: يكون الحد الأدنى للنصيب المستحق على النحو التالي:

273 ديناراً للزلمة أو الزوج.

210 دنائير لكل من الوالدين.

139 ديناراً لكل من الأولاد وأبناء الابن وبناته.

136 ديناراً لكل من الإخوة والأخوات أو ضعف النصيب المستحق أيهما أقل.

مادة ثانية:ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ 2 أغسطس 2023 وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

«العجيري العلمي»

العاملين والمستشارين في المركز، قاموا بإعداد التقاويم للسنوات المقبلة وتجهيزها بما دراسة علمية مستفيضة. وأضاف العجيري أن تلك الدراسة جاءت بعد حسابات فلكية دقيقة مرتبطة بموقع الكويت الجغرافي وبياناتها، وذلك حفاظاً على تاريخ وإرث وروثة عالم الفلك الكويتي الدكتور صالح العجيري –رحمه الله– لتلازمه.

وأشار إلى أن المركز وبدء من رأس السنة الميلادية المقبلة سيضيف خدمات التقويم إلى تطبيقه الخاص على الأجهزة الذكية باللغتين العربية والإنجليزية إذ يتم تحديث الحالة اليومية للبحر وموقع القمر والصلاة من شمال الكويت حتى جنوبها. ولغيت إلى أن تطبيق «مركز العجيري» مرتبط كذلك بمواقع مساجد الكويت، إذ يمكن استخدامه لتحديد موقعهم وأقرب مسجد لهم إلى جانب آخر تحديثات حالة الطقس والتقويم الزراعي والعطل الرسمية.

وأكد حرص المركز على نقل وتداول معلومات علم الفلك والموسم والأهلة وبداية الأشهر الهجرية والميلادية وارتباط ذلك بالإجازات الرسمية في الدولة، والتنبؤ به بكل دقة علمية عليها حسابات فلكية دقيقة لاسيما أنه التقويم المعتمد في الدولة بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 2006 واعتماده في المعاملات الحكومية وإضافة اعتماد مواقيت الصلاة على القرار في العام 2021.

أضاف أن «تقويم العجيري نال مؤخرًا موافقة الحكومة في موسم الحجرين لطباعة التقويم وتوزيعه فيها، حيث قدرت الجهات المختصة هناك العلم والإرث الذي قام به الدكتور صالح العجيري –رحمه الله– حينما عمل على إصدار أولى صفحات روزنامته في العام 1952.

النيجر : محاصرو

بينما هددت الولايات المتحدة بفعل الشيء ذاته بعدما أطاح قادة عسكريون، الأسبوع الماضي، بالرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد بازوم. وتعدّ النيجر واحدة من أفقر دول العالم، وتتلقى مساعدات تنموية رسمية تقدر قيمتها بنحو ملياري دولار سنوياً، وفقاً للبنك الدولي. كما أنها شريك أممي رئيسي لبعض الدول الغربية، مثل فرنسا والولايات المتحدة، اللتين تستخدمانها كقاعدة لجهودهما الرامية لاحتواء أعمال عنف يشنها متشددون في منطقة الساحل بغرب ووسط أفريقيا. وكان يُنظر إلى النيجر في السابق على أنها واحدة من أكثر الدول استقراراً بين العديد من دول الجوار المضطربة، وهي سابع أكبر منتج لليورانيوم في العالم.

وفي تعليقه على وقف المساعدات، قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، السبت، إن التكتل «لا يعترف ولن يعترف بسلطات الانقلاب» في النيجر، مؤكداً وقف «كل التعاون في المجال الأمني على الفور، وإلى أجل غير مسمى».

بذورها، أكدت وزارة الخارجية الفرنسية تعليق جميع مساعداتها التنموية للنيجر بعد اجتماع المجلس الدفاع مع الرئيس إيمانويل ماكرون. كما دُعي إلى عودة «النظام الدستوري» في النيجر في ظل وجود الرئيس محمد بازوم.

كذلك، دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه إلى «الإفراج الفوري» عن الرئيس النيجري وإعادة النظام الدستوري» في البلد، وفق ما جاء في بيان. فيما أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في مكالمة هاتفية الجمعة، لبازوم «دعم» الولايات المتحدة «الثابت»، له، حسبما صرح المناطق باسمه ماثيو سوليفان. وتعتقد، الأحد، «له خاصة» للجمعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في أوجالاً لتقييم الوضع في النيجر، وهي دولة عضو في المجموعة، «يُحتمل فرض عقوبات على إثرها. ورجحت مصادر دبلوماسية بحث مجموعة «إيكواس» تدخلًا عسكرياً في النيجر، بدعم فرنسي – أوروبي – أميركي.

وقبل أن يُعلن رئيساً للدولة، ظهر الجنرال عبد الرحمن تيانبي قائد الحرس الرئاسي، الجمعة، على التلفزيون الرسمي وتلاً بياناً بصفته «رئيس المجلس الوطني لحماية الوطن»، أرى المجلس العسكري الذي أطاح ببازوم، وجرّز الانقلاب بتدهور الوضع الأمني» في بلاد تواجه أعمال عنف تقف وراءها جماعات إرهابية.

وأشار إلى أن «النهج الأمني الحالي لم يسمح بتأمين البلاد على الرغم من التضحيات الجسيمة التي قدمها شعب النيجر والدعم الملوس والمقرر من شركائنا الخارجيين»، وعلى رأسهم فرنسا والولايات المتحدة. وأضاف: «باسم المجلس الوطني لحماية الوطن، أطلب من شركاء النيجر وأصدقائها، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادنا، أن يتفقا بقوات الدفاع والأمن لتدعيم الضامنة للوحدة والوطنية». واعتبر أن «النهج الأمني استبدادي تعاون حقيقي مع دولتي بوركينا فاسو ومالي»، اللتين يديرهما أيضاً عسكريون انقلابيون وتشهدان أعمال عنف. في غضون ذلك، اعتبر مسؤولون في إدارة بازوم أن الانقلاب حصل لمصلح شخصية». وقال داوود تاكوباكوي وعمر موسى إن الانقلاب حصل على أساس «حجج مستمدة حصرياً من شبكات التواصل الاجتماعي». وقال مسؤول آخر مقرب من بازوم لووكالة الصحافة الفرنسية إن الحكومة كانت بصدد اتخاذ قرار، الخميس، بشأن «استبدال» عبد الرحمن تيانبي وإجراء «إصلاح عميق للحرس الرئاسي».

السودان : وفد

والمعوقات التي حالت دون مواصلة المباحثات»، مؤكدة «الرغبة في التوصل إلى اتفاق عادل يوقف العدائيات، ويهدّد الطريق لمناقشة قضايا ما بعد الحرب».

أضافت الوزارة: «تخعت قوات التمرد «الدعم السريع»، وعدم انصياعها لتنفيذ التزاماتها الموقعة عليها هو السبب وراء تعثر مباحثات جدة، ما حدا وقد القوات المسلحة السودانية إلى العودة إلى أرض الوطن».، وأردفت: «المنبشيا المتמרدة كعادتها لم تحترم الالتزامات التي وقعت عليها في جدة، حيث واصلت انتهاكاتها الممنهجة». وأوضحت الوزارة أن تلك الانتهاكات «تتمثل باحتلال منازل المواطنين، والمرافق العامة، وتعطيل الخدمات الأساسية، والاستمرار في عمليات القياة السلب والنهب، والاعتداء على المصارف، والمصانع، والأسواق، ودور العبادة، والمقارّ الدبلوماسية، وتخريب الطرق، والمطارات، ونشر الذعر والفوضى في البلاد».

والخميس، أعلن الجيش السوداني عودة وفده التفاوضي إلى البلاد للتشاور، فيما قالت قوات «الدعم السريع» إن وفدها باق في مدينة جدة السوديّة.

وأكد قائد قوات الدعم السريع الجنرال محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أمس الأول الجمعة، أنه في حال قيام الجيش السوداني بتغيير هيئة القيادة الخاصة به، ستصل إلى اتفاق خلال 72 ساعة من اتخاذ هذه الخطوة.

وقرعى السعودية والولايات المتحدة منذ6 مايو الماضي، مفاوضات غير مباشرة بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، أدت في الـ 11 من الشهر ذاته إلى أول اتفاق في جدة بين الجانبين لالتزام حماية المدنيين.

تعلّى إعلان أكثر من هدية، سُجلت خلالها خروقات وتبادل للاتهامات بين الجانبين المتصارعين، ما دفع الرياض وواشنطن إلى تعليق المفاوضات.

أمناء الفصائل

نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري، وأعضاء المكتب السياسي موسى أبو مرزوق، وخليل الحية، وحسام بدران، وروحي مشتهى.

وستغيب حركة «الجهاد الإسلامي» عن الاجتماع لأول مرة، في ظل رفض السلطة الفلسطينية للفوزاج عن معتقلها في الضفة الغربية، وفشل السلطة للتوصل إلى حل وسط للخلاف بين السلطة والحركة.